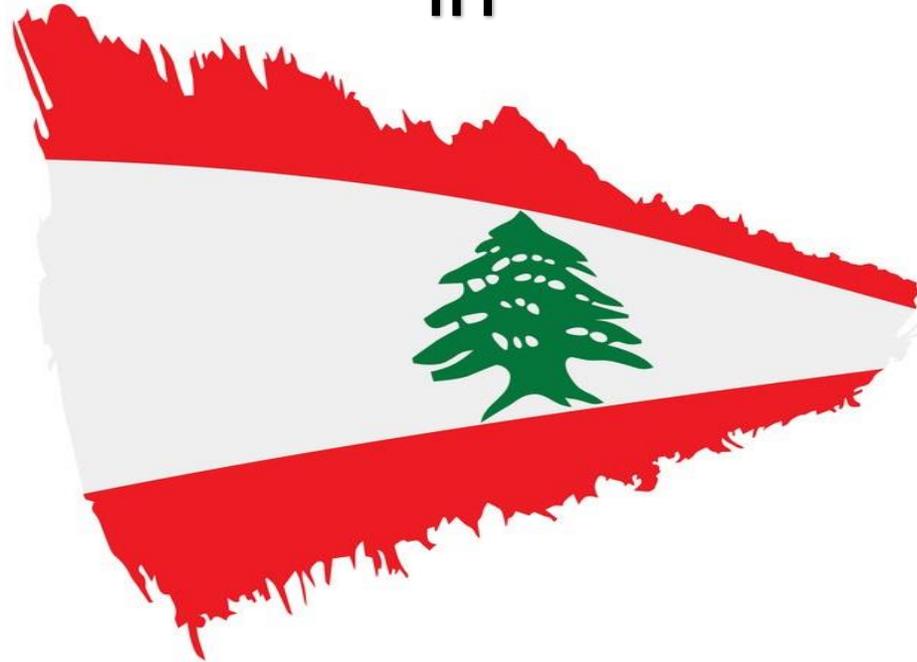


10 things YOU NEED TO KNOW

ABOUT

CORRUPTION

in



مفهوم الفساد

- أن يمتلك أحدهم "سلطة ممنوحة"
- أن يقوم صاحب "السلطة الممنوحة" بالإنحراف في ممارستها
- أن يكون سبب الإنحراف في ممارسة "السلطة الممنوحة" النية بتحقيق منفعة خاصة

الفساد والتنمية

- مكافحة الفساد جزء من الأجندة العالمية للتنمية المستدامة للعام 2030 وتحديداً الهدف 16 حول "السلام والعدل والمؤسسات القوية"
- كلفة الفساد في العالم 2.6 تريليون دولار سنويًا وهي حوالي 5 في المائة من الاقتصاد العالمي
- لا يوجد تقديرات رسمية لكلفة الفساد في لبنان، ولكنه يُعتقد أنها حوالي 5 مليار دولار سنويًا

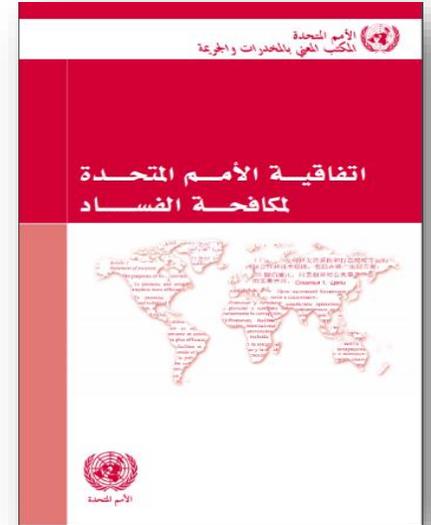
السلام والعدل
والمؤسسات
القوية



أهداف
التنمية
المستدامة

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

- إعتمدت "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" عام 2003 واصبحت نافذة عام 2005
- تشمل "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" 8 فصول و71 مادة وتركز على 4 مجالات: التدابير الوقائية، التجريم وإنفاذ القانون، التعاون الدولي، استرداد الموجودات
- إعتمدت آلية استعراض تنفيذ الاتفاقية في العام 2009 لتحديد مدى إلتزام الدول الأطراف بأحكام الإتفاقية وتوفير المساعدة الفنية لها



لبنان في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

- لبنان عضو في الإتفاقية منذ 22 نيسان 2009 (بعد ان قام البرلمان بإجازة الإنضمام في العام 2008)
- في العام 2014، تم تقييم إلتزام لبنان بالإتفاقية (تحديدا في الأحكام المتعلقة بالتجريم وإنفاذ القانون والتعاون الدولي) والتقرير منشور على موقع مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة
- في العام 2021، سوف يتم تقييم إلتزام لبنان بالإتفاقية (تحديدا في الأحكام المتعلقة التدابير الوقائية واسترداد الموجودات) ويتوقع ان يكون للشباب والمجتمع المدني دور في ذلك



خطوات تأسيسية أخذها لبنان في مجال مكافحة الفساد



• في العام 2011، شكل لبنان لجنة وزارية لمكافحة الفساد برئاسة رئيس مجلس الوزراء ولجنة فنية لمعاونتها برئاسة وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، وقامت اللجنتان بعدة اعمال تحضيرية

• في نيسان 2018، تم إعلان مشروع الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ومخططها التنفيذي

• يتم العمل على سلة قوانين جديدة متخصصة في مكافحة الفساد (صدر منها حق في الوصول الى المعلومات، وقانون حماية كاشفي الفساد، وبقي عدةقوانين أخرى منها تعديل قانون الإثراء غير المشروع مكافحة الفساد، وقانون للإ إنشاء هيئة وطنية لمكافحة الفساد، وغيرها

(...



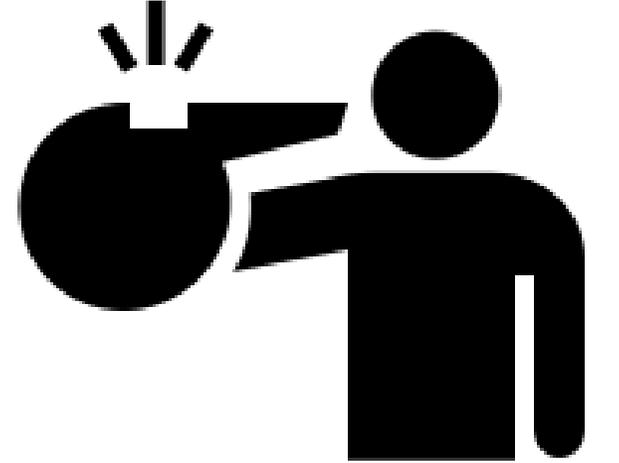
قانون الحق في الوصول الى المعلومات

- كل إدارات الدولة ملزمة بهذا القانون الذي صدر في شباط 2017، وعليها أن تكلف "موظف معلومات" وتنشئ موقعا إلكترونيا لها لنشر المعلومات
- يلزم القانون الإدارات بنشر معلومات هامة تلقائيا (مثلا: جميع العمليات التي يتم بموجبها دفع أموال تزيد عن خمس ملايين ليرة)
- يحق لأي شخص، طبيعي أو معنوي، الوصول الى المعلومات والمستندات الموجودة لدى الإدارة والإطلاع عليها (ولكن يوجد بعض الإستثناءات المنصوص عليها في القانون)



قانون حماية كاشفي الفساد

- الكاشف عن الفساد هو أي شخص طبيعي أو معنوي يدلي بمعلومات يعتقد إنها تتعلق بالفساد بمعزل عن الصفة والمصلحة
- يحصل كاشف الفساد على حماية من الضرر الوظيفي والجسدي والمعنوي والمادي
- يحصل كاشف الفساد على مكافأة/مساعدة تصل الى ال5% من قيمة المبالغ المحصلة أو المكاسب المادية التي حققتها الإدارة أو الضرر المادي الذي جنبه الكشف للإدارة



الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

- يوجد إقتراح قانون لإنشاء "الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد" وتتم مناقشته في مجلس النواب
- تقوم الهيئة بتقصي جرائم الفساد وتحيلها عند الإقتضاء الى الهيئات المعنية
- تقوم الهيئة بمهام تتعلق بالوقاية من الفساد وبدعم تطبيق عدد من القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد (مثلا تحمي كاشفي الفساد وتتسلم الشكاوى بعدم تطبيق قانون الحق في الوصول الى المعلومات)



الإثراء غير المشروع

- حسب المادة 20 من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الإثراء غير المشروع هو أي زيادة كبيرة في موجودات موظف لا يستطيع تعليلها بصورة معقولة قياسًا الى دخله المشروع
- يوجد قانون مماثل في لبنان منذ العام 1953 ولكنه لم يطبق أبدًا لأن فيه ثغرات فاضحة، والآن يوجد إقتراح قانون جديد لتعديله في مجلس النواب
- القانون اللبناني الحالي لا يوجد فيه تعريف صحيح لجريمة الإثراء غير المشروع ولا عقوبات واضحة



التصريح عن الثروة

- يوجد قانون مختص بالتصريح عن الثروة منذ العام 1954 وتم ضمه الى قانون الإثراء غير المشروع عام 1999 والآن هناك اقتراح قانون جديد لتعديله في مجلس النواب
- على كل قاضي وكل قائم بخدمة عامة ما عدا أفراد الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية والمدارس الرسمية التصريح عن ثروته، وتودع التصاريح لدى 13 جهة
- التصاريح هي ذات طابع سري لا يمكن التأكد من صحتها ولا يمكن أن يطلع عليها سوى مرجع قضائي مختص في حال حصول الملاحقة

